

الليبرالية الجديدة وشرعة حقوق الانسان

يقول كينز: إن فلاسفة الاقتصاد والسياسة، سواء أكانوا على صواب أم كانوا على خطأ، هم أكثر تأثيراً مما يعتقد الكثيرون - في الحقيقة انهم يحكمون العالم - فالرجال العمليون الذين يعتقدون أنهم خارج تأثيرهم النظري، يكونون عادة عبيداً لاقتصاد مبيت .
هناك الكثير من الحقيقة في هذا القول، فقد حكمت نظريات كينز العالم الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتم بناء دولة الرفاهية في المراكز الرأسمالية في ظل هذا الفكر.

القيادة الفكرية لا تكون دائماً للذين يستشرفون المستقبل، ويتخطون بأفكارهم علائق الإنتاج السائدة وبذاها الفوقية الحقوقية والقيمية، بل تكون في كثير من الأحيان للذين يطرحون حلولاً تواكب متغيرات الاقتصاد، تفسرها وتبررها، وتعتبر عن مصلح الطبقات الحاكمة في معالجة أزماتها البنوية وتخطيها لهذه الأزمات. فقد استطاع النظام الرأسمالي حتى الآن أن يتجاوز أزماته، وأن يطور بذاه الفكرية والقانونية، فضلاً عن ثقافته وقيمه، أي ثقافة وقيم الطبقة السائدة، التي يتم تعميمها وسيادتها في المجتمع.

بل إن النظام الرأسمالي طرح حلولاً متباينة لأزماته. فقد أنبت الفكر الاشتراكي العلمي الذي وجد الحلول لأزمات الرأسمالية في تخطيها كنظام، ليحرر الإنسان من التشوهات التي ألصقت به عبر عصور الظلم والاستبداد، كما أفرز الفاشية التي تقدر العنف والقوة، وتخضع الفرد لطغيان الأمة - العرق والدولة - كمنظم للتاريخ والحياة. فقد كانت الفاشية أحد التعابير عن أزمة الرأسمالية في النصف الأول من القرن العشرين، كما هي الليبرالية الجديدة اليوم هي تعبير عن أزمة الرأسمالية في مرحلتها المعولة والأكثر احتكارية.

رفضت الفاشية الاتجاهات الفلسفية الأساسية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ورفعت شعار: لنؤمن، لنطع، لنقاتل في وجه شعارات الحرية والمساواة والأخاء . ويبدو أن

كانت الفاشية أحد التعابير
عن أزمة الرأسمالية في
النصف الأول من القرن
العشرين، كما هي الليبرالية
الجديدة اليوم هي تعبير عن
أزمة الرأسمالية في مرحلتها
المعولة والأكثر احتكارية.

(*) كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية - بيروت.

الفاشية تنهض من رماها في هذا العصر. يقول موسوليني الحرب وحدها توصل عطاءات الإنسان إلى أقصاها، وتسم الذين لديهم الجراة لخوضها بسمة الذبالة. والفاشية تدخل الصراع اللاسلمي إلى حياة الأفراد، هي ثقافة من أجل القتال. والحرب للرجال مثل الأمومة للمرأة. أنا لا أؤمن بالسلام الأبدي. وليس لا أؤمن به فقط بل أراه مثيراً للكآبة، وهو نفي لكل فضائل الإنسان .

في ظل حكم المحافظين الجدد ومبادئ الليبرالية الجديدة، يتم تجديد الفاشية بصورة ما. يقول بوش: أنا رئيس حرب (War President) آتخذ القرارات والحرب في ذهني - إدارة الحرب والانتصار . ويؤمن بخرافة شعب الله المختار - الأنغلوسكسون البروتستانت البيض - العبرانيون الجدد، وحققهم في شن حروب وقائية استباقية لديحومة سيطرتهم. وكما أن موقف الولايات المتحدة من قضايا الإنسان والمجتمعات في العالم الثالث لا تقبل وحشية وحقارة عن ممارسات الفاشية.

تمثل النقلة الفكرية من الكينزية إلى الليبرالية الجديدة حدثاً مهماً في تاريخ الرأسمالية وتطورها. بدأت أزمة النظام الرأسمالي العالمي، الذي قاده الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في أواسط الستينات من القرن الماضي. وقد ظهرت أزمة النظام بعد إعادة بناء اقتصادات أوروبا الغربية واليابان بوجه خاص، إذ استطاعت هذه البلدان، وبخاصة ألمانيا، إعادة بناء قدراتها الإنتاجية، والصناعية بوجه خاص، وكذلك اليابان، بفعل سياسات حمائية لأسواقها السلعية والخدماتية، وفي ظل قيود على الأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال. وبذلك استعادت هذه البلدان قدراتها التنافسية في وجه الاقتصاد الأميركي، وفي ظل المظلة النووية الأميركية أيضاً، إبان سنوات الحرب الباردة ضد المعسكر الإشتراكي. كما استفاد الاقتصاد الياباني بخاصة من تدامي الإنفاق الأميركي في شرق آسيا نتيجة الحرب الكورية، وبعدها الحرب الفييتنامية. وبدأ الاقتصاد الأميركي يعاني عجزاً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجاري، وبدأت أكبر دولة دائنة عند نهاية الحرب العالمية الثانية، تتحول إلى دولة مدينة. كما أخذ مستوى الإخار الوطني الأميركي في الانخفاض الحاد. ولجأت الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغوط المتنوعة على كل من اليابان وألمانيا لرفع سعر صرف عملتيهما، بغية خفض قدرتهما التنافسية، وبهدف تقليص فائضهما التجاري مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من رضوخ الدولتين للضغوط الأميركية، فقد استمر حجم العجزات الأميركية، فعمدت الولايات المتحدة إلى إسقاط جزء أساسي من اتفاقات بريتون وودز وتعهداتها أمام المجتمع الدولي، منها ربط سعر الدولار بالذهب، وحق إبدال الدولار بالذهب من قبل الحكومات والمؤسسات والأفراد في العالم، هذا النظام الذي شكل النظام النقدي العالمي المستقر نسبياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وظهر بالتالي نظام سعر الصرف العائم، أي اللانظام النقدي العالمي. هكذا دخل العالم في مرحلة شديدة الاضطرابات والتقلبات في أسعار النقد، الأمر الذي رفع المخاطر في الأسواق النقدية، ودفع البلدان إلى رفع احتياطاتها من العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار، لحماية عملاتها الوطنية من ضغوط السوق من قبل المضاربين المحليين والدوليين.

كما أن استعادة القدرات التنافسية والإنتاجية في أوروبا واليابان وتراكم الرساميل، وبخاصة رأس المال الثابت في قطاعات الإنتاج، بنسب أعلى من نمو الطلب على السلع، الذي يحدده نمو الرواتب والأجور الفعلية بوجه عام، دفع إلى تراكم طاقة إنتاجية فائضة، وبالتالي

إلى تدني معدل عائد التوظيفات الرأسمالية. فقد أظهرت، على سبيل المثال، دراسات لجامعة يال ولعهد بروكينغز، أن معدل ربحية رأس المال قد هبط في الولايات المتحدة الأميركية من ١٠,٥ في المئة عام ١٩٦٥ إلى ٥,٤ في المئة عام ١٩٧٢. فقد تحقق فائض في الإنتاج على نطاق عالمي، وخصوصاً في صناعات النسيج والصلب وبذاء السفن والسيارات. لذلك، هبط معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي في البلدان الصناعية ككل من ٥,٦ في المئة في الستينات إلى ١,٥ في المئة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨. وارتفعت الطاقة الإنتاجية المعطلة في الصناعات التحويلية من ١٥ في المئة سنة ١٩٧٩ إلى ٣٤ في المئة في عام ١٩٨٢^(١). إن جميع السياسات التي عملت الولايات المتحدة على فرضها على البلدان الرأسمالية الناجمة لم تعط ثمارها في تحسين أداء الاقتصاد الأميركي، وتحسين مقوماته الأساسية، بما في ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين هذه البلدان عبر مؤتمرات عديدة مثل مؤتمر اللوفر في فرنسا.

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي التي ظهرت في بداية السبعينات، وتمثلت في جانب منها باشتداد المذافسة وظهور التناقضات بين مراكز النظام، واكبتها تطورات تقنية كبيرة أدت إلى نمو قدرات الحواسيب وشبكات الاتصال العالمية. ساعدت هذه التطورات التقنية العالمية على تمدد الشركات الكبيرة وظهور الشركات الكونية المتعددة الجنسيات.

أما حركة رؤوس الأموال بعيداً من تبادل السلع والخدمات، فقد أخذت حجماً هائلاً في الأسواق المالية والنقدية. فتحوّلت العملات وأدوات التحوط ضد المخاطر، إلى سلع يتم الإتجار بها، والمضاربة عليها، فأخذت تستقطب الفائض من الرساميل المتراكمة وتحول العالم كله إلى منتدى للمقامرة. وفي أواسط عام ٢٠٠٥ بلغ الإتجار والمضاربة بالعملات حدود الـ ١,٩ تريليون دولار في اليوم الواحد، كما بلغت قيمة المتاجرة بالمشتقات Derivatives ١,٢ تريليون دولار في اليوم الواحد. وهذه الأرقام أخذت في النمو بمعدلات مرتفعة سنوياً. إن هذا المنحى في حركة رؤوس الأموال عبر العالم جعل الأسواق النقدية والمالية أكثر اضطراباً، ورفع من معدلات المخاطر فيها وأثبت الكثير من الفقاعات في أسواق السندات والعقارات في أكثرية بلدان العالم. فرأيذا ارتفاعات غير مبررة في بعض الأسواق المالية للأسهم لا علاقة لها بالمردود، وسرعان ما تنفجر هذه الفقاعات، وتذوب من جراء ذلك ثروات وهمية طائلة، فيفقد العديد من المضاربين ثرواتهم فيها.

في هذه البنية الاقتصادية المأزومة والخطرة، ومع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأميركا في أوائل الثمانينات، جرى الانقلاب على الفكر الكينيدي الذي ساد المجتمعات الرأسمالية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليحل مكانها فكر الليبرالية الجديدة، فكر مدرسة شيكاغو الاقتصادية المحافظة.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر
الرأسمالية الإحتكارية
المعولمة، وهي ثورة مضادة
على الطبقات العاملة وعلى
المكتسبات والحقوق التي
راكمتها في صراعها الطويل مع
رأس المال وطغيانه، والتي
جرى التعبير عنها في الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان.

(١) غزاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ١٤٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٤٢٥-٤٢٦.

إن الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية الاحتكارية المعولمة، وهي ثورة مضادة على الطبقات العاملة وعلى المكتسبات والحقوق التي راكمتها في صراعها الطويل مع رأس المال وعلقيانه، والتي جرى التعبير عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ظهر الفكر الليبرالي الجديد استجابة لأزمة النظام الرأسمالي، وهو جاء تعبيراً عن مصالح الرأسمالية في مرحلتها الأكثر احتكارية ومعولمة، فمُنذ بداية السبعينات، ظهرت القدرات الهائلة للشركات الكونية المتعددة الجنسيات في السيطرة على اقتصادات بلدان العالم وسياساتها. ففي عام ١٩٧٢ كانت المبيعات السنوية لشركة جنرال موتورز الأميركية، أكبر من الناتج القومي لسويسرا وباكستان وجنوب أفريقيا؛ وكانت مبيعات رويال دتش شل أكبر من الناتج القومي لإيران وفنزويلا وتركيا؛ أما مبيعات شركة غودير فكانت أكبر من الناتج القومي للعربية السعودية، كما أن معدل نمو أكثر الشركات الكونية المتعددة الجنسيات نجاحاً يساوي ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدل نمو البلدان الصناعية الأكثر تطوراً^(١).

نمت هذه الشركات الكونية العملاقة أيضاً عبر سياسات الدمج والاستحواذ، فضاقت بها الحدود الإقليمية، وأصبح العالم كله سوقاً مطلوبة لها، فعملت على تقويض كل الموانع التي تقف في وجه توسعها وسيطرتها. يقول رئيس الشركة العالمية IBM: لأغراض تتعلق بالأعمال Business، لم تعد الحدود التي تفصل بين أمة وأخرى أكثر واقعية ووجوداً من خط الإستواء. فهذه الحدود ليست أكثر من تخوم ملائمة للكيانات العرقية واللغوية والثقافية^(٢).

**في الوقت الذي تضغط
الرأسمالية العالمية ودولها
الرئيسية لإسقاط الحدود أمام
شركاتها الكونية، نجد أن
أسواق المراكز الرأسمالية تزداد
حمائية، وحدودها ترتفع في
وجه سلع بلدان العالم الثالث.**

لا ريب أن في هذا القول مبالغ كبيرة. ففي الوقت الذي تضغط الرأسمالية العالمية ودولها الرئيسية لإسقاط الحدود أمام شركاتها الكونية، نجد أن أسواق المراكز الرأسمالية تزداد حمائية، وحدودها ترتفع في وجه سلع بلدان العالم الثالث. فبعد السياسات الليبرالية الجديدة التي يبشر بها ويضغط لتطبيقها إجماع واشنطن، نجد أن معدل الحماية في بلدان العالم الثالث تبلغ ثلث معدلات الحمائيات الجمركية وغير الجمركية للأسواق بلدان المراكز الرأسمالية الكبرى. وفي الوقت الذي تتم إزالة الموانع أمام حركة الرساميل وبيع الصناعات التحويلية والخدمات لبلدان المراكز الرأسمالية المتفوقة جداً من حيث القدرات التنافسية في هذه القطاعات، نجد أن الموانع والعقبات في وجه السلع الزراعية لبلدان العالم الثالث ما زالت مرتفعة جداً وسياسة دعم الإنتاج الزراعي في بلدان المركز الرأسمالية مرتفعة جداً أيضاً. وكما لم يشمل فتح الأسواق حركة القوى العاملة فهو لم يشمل الإنسان الذي كانت تتمحور حوله كل الأنشطة الاقتصادية وتستهدفه قبل عهد الليبرالية الجديدة. فهذه الشركات الكونية والدول التي تقف خلفها أسقطت أسوار حماية الاقتصادات الحمائية لدول العالم الثالث لتربد تخلفها وتبعيتها، بل إنها قوضت استقلاليتها أيضاً. فالسلطة الحقيقية لم تعد في أيدي الحكام المحليين، المنتخبين منهم وغير المنتخبين، بل أصبحت في أيدي هذه الشركات الكونية ووكلائها المحليين. إن السلطة تنبع من السيطرة الاقتصادية على وسائل تكوين الثروة

(٢) ريتشارد بارنيت وروماند مولر، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني.

(٢)

على مستوى العالم بأسره وفي سياق نمو عالم جديد، فمدراء شركات مثل جنرال موتورز و فولكس فاكن و إكسون موبيل ومدراء بضع مئات من الشركات الأخرى، يتخذون قراراتهم اليومية في ميدان الأعمال، التي هي ذات أثر أكبر من قرارات أكثر الحكومات ذات السيادة، حول مكان عيش الناس، والعمل الذي يقومون به، إن وجد، الطعام الذي يأكلونه والكساء الذي يلبسونه وأي نوع من المعرفة سيتلقونه في المدارس والجامعات، وأي نوع من المجتمع سيرثه أطفالهم^(٤).

ويؤكد المفكر البارز ماغدوف، العلاقة الوثيقة المتنامية بين ارتفاع الصادرات والرساميل والاحتكارات، كقضية مركزية في فهم النظام الرأسمالي العالمي الجديد، أو الإمبريالية الجديدة: إن قطاع الأعمال يمكن فهمه على نحو أفضل إذا ما نظر إليه كنمط للقوة (Power) الذي يجعل للسيطرة على الأسواق وكان العالم بأسره ملك له، مع تطوير بنية الاحتكارات. إن ممارسة السيطرة لم يعد ممكناً فقط، بل أصبح ضرورياً على نحو متزايد من أجل سلامة المؤسسة وموجوداتها^(٥).

ويقول ماغدوف إن ظهور مقدار كبير من تركز القوة لا يعني انتهاء المنافسة، بل يعني أن المنافسة ارتفعت إلى مستوى جديد: إن استراتيجية المنافسة اختلفت عنها في مرحلة المنافسة السابقة، فلم يعد خفض الأسعار الطريقة المفضلة للحصول على نصيب أكبر من السوق، ويتم إبقاء الأسعار مرتفعة، وتكسب زيادة الإنتاج إلى حدود الطلب الفعلي عند الأسعار المرتفعة^(٦).

صحيح أن العولمة نقلت بعض الصناعات إلى بلدان العالم الثالث سعياً وراء اليد العاملة الرخيصة، لكن ذلك لم يؤد إلى ارتفاع الأجور في هذه البلدان، كما لم يسفر عن أي تراكم لرؤوس الأموال أو أي دفع لعلمية التنمية، بل ولد الشركات المجوّفة أو الشركات ما بعد الصناعية Post Industrial Corporations، التي تركت الصناعة وراءها، واختطت لنفسها مستقبلاً أنظف، يعتمد على معالجة المعلومات وعلى الاتصالات والتسويق والسمسرة. هذه الشركات يمكنها أن تنتقل بسرعة حول العالم مطاردة العمالة الرخيصة، متجاوبة بسرعة مع متغيرات أذواق المستهلكين^(٧). مثال على ذلك شركة Nike. يقول بارنيت: في الثمانينات، ارتفعت أسهم دايك بنحو ٦٠٠ في المئة. مركز هذه الشركة في أوريغون. ويشرف المركز على شبكة من المصانع حول العالم، عدد قليل منها مملوك من قبل الشركة... ويقول نائب الرئيس: لا نعلم أي شيء عن التصنيع، نحن مسوقون ومصممون. محلياً، إن ١٠٠ في المئة من أحذية دايك تصنع في آسيا. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أقفلت الشركة مصانعها في كوريا الجنوبية وتايوان، وافتتحت ٢٥ موقعاً جديداً لها في الصين وإندونيسيا

في الوقت الذي تقم إزالة
الموانع أمام حركة الرساميل
وسلع الصناعات التحويلية
والخدمات لبلدان المراكز
الرأسمالية المتفوقة جداً من
حيث القدرات التنافسية
في هذه القطاعات، نجد أن
الموانع والعقبات في وجه
السلع الزراعية لبلدان العالم
الثالث ما زالت مرتفعة جداً
وسياسة دعم الإنتاج الزراعي
في بلدان المركز الرأسمالية
مرتفعة جداً أيضاً.

Ibid., p. 25.

Harry Magdoff, *Imperialism Without Colonies* (New York: Monthly Review Press, 2003).

Ibid.

Richard Barnett and Cavanagh, *Global Dreams* (New York: Simon & Schuster, 1994).

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

وتايلند، حيث الأجور متدنية جداً. وللشركة جدول رواتب لأكثر من ٨٠٠٠ موظف، يعمل جميعهم عملياً في الإدارة، أما البيع وتطوير المبيعات والدعاية والإنتاج الحقيقي فهي في يد ٧٥٠٠٠ ملتزم آسيوي. ذاك المصنوعة في إندونيسيا تكلف ٥,٦ دولارات للحذاء الواحد، ويباع في أميركا وأوروبا بـ ٧٢ دولاراً، ويصل حتى ١٢٥ دولاراً. ومن أجل الدعاية للأحذية حصل مايك جوردان على ٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، وهو مبلغ أكبر من مجمل الرواتب في المصانع الإندونيسية التي تصنع هذا الحذاء^(٨).

برزت شرعة حقوق الإنسان كقضية أخلاقية ذات قبول شامل، في النصف الثاني من القرن الماضي، وكانت نتيجة أحداث ونضالات تاريخية، أهمها نضالات الطبقة العاملة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونتيجة الثورة البولشيفية التي رفعت بديل الاشتراكية في وجه النظام الرأسمالي، ونتيجة الركود الكبير في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي، ونتيجة ظهور وسقوط الفاشية عقب الحرب العالمية الثانية، كما نتيجة ظهور حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث.

تم القبول الدولي بمبادئ حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين. وتتزايد الاعتداءات والتجاوزات لحقوق الإنسان من قبل أكثر الدول تشدقاً بهذه الحقوق، وبخاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي بعد وصول المحافظين الجدد إلى السطة في بريطانيا وأميركا.

يمكن تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال: الجيل الأول يمثل الحقوق المدنية والسياسية المرتبطة بأفكار الثورتين الفرنسية والأميركية، المتداخلة مع الفلسفات السياسية للفردية ومبادئ التجارة الحرة الليبرالية التي تنظر إلى حقوق الإنسان من الناحية السلبية، أي الحرية من بدلاً من الحق في، وتدعو إلى امتناع الحكومات عن التدخل، في سعيها لتحقيق كرامة الإنسان وحرية. أما الجيل الثاني من الحقوق فيتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل هذه الحقوق رداً على ما ولدته الرأسمالية من تحديات وارتكبت من اعتداءات وما مارسته من استغلال للطبقات العاملة في بلدان المركز الرأسمالي، كما لشعوب العالم الثالث. وينظر البعض إلى هذه الحقوق كردود على الجيل الأول من حقوق الإنسان: الحق في بدلاً من الحرية من. وتتطلب هذه الحقوق تدخل الدولة بدلاً من منعها من التدخل، من أجل حماية الطبقات الشعبية والعاملة، ومن أجل تمكين هذه الطبقات من المشاركة في حقوق الانتاج والاستهلاك مثل البنود ٢٢ إلى ٢٧ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. هذه الحقوق التي اتت الليبرالية الجديدة لتقوضها وهي:

- الحق في الضمان الاجتماعي.
- الحق في العمل، وحق الحماية من البطالة.
- الحق في الراحة والاسترخاء، بما فيها عطلات دورية مدفوعة الأجر.

صحيح أن العولمة نقلت بعض
الصناعات إلى بلدان العالم
الثالث سعياً وراء اليد العاملة
الرخيصة، لكن ذلك لم يؤد إلى
ارتفاع الأجور في هذه البلدان،
كما لم يسفر عن أي تراكم
لرؤوس الأموال أو أي دفع
لعملية التنمية.

- الحق في مستوى معيشة مناسب للمتطلبات الصحية والعيش الجيد للعامل وأسرته.
- الحق في التعليم.
- الحق في اختيار العمل.
- الحق في الانضمام الى النقابات.
- أما الجيل الثالث من حقوق الإنسان، فكان نتيجة انتصار حركات التحرر الوطني مثل:
- الحق في تقرير المصير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- الحق في المشاركة والإفادة من الثروات الإنسانية العالمية.
- الحق في السلام.
- الحق في بيئة صحية متوازنة، والحق في المعونات الإنسانية في حالات الكوارث.
- وأنت الليبرالية الجديدة المعولة لتسقط فعلياً هذه الحقوق.

تقتزن الليبرالية الجديدة بـمدرسة شيكاغو الاقتصادية، التي تشدد على كفاءة الأسواق ودور الأفراد المقرر في الاقتصاد، ودور الحكومات المعطل والمشوه لأداء الأسواق، فتدعو إلى رفع كامل القيود عنها.

ترتكز الليبرالية الجديدة على نظريتي توزيع الدخل ومستوى العمالة. وتقول بترك قضية توزيع الدخل بين العمال ورأس المال لأليات العرض والطلب. فالسوق تعطي كل ذي حق حقه، أو تعطي كلاً ما يستحقه. فالأسواق بطبيعتها لا تهتم ما هو ذو قيمة. وعبر تحرير الأسعار يتم الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وتسعيرها. فالبطالة سببها ارتفاع الرواتب والأجور، وتزول البطالة بخفض الرواتب والأجور. وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية يجب ألا تستهدف العمالة الكاملة - كما تدعو الكينزية، ويجب ألا تستعمل أدوات السياسات المالية والنقدية لرفع مستوى العمالة، بل عليها تحرير الأجور وقوانين الاستخدام والتوظيف، أي خفض الأجور في حال البطالة وإلغاء أو إسقاط قوانين العمل الحامية للعمال.

باختصار شديد، إن الليبرالية الجديدة بنسختها الأميركية المهيمنة، تدعو إلى تحرير الأسواق المالية وفتحها في وجه حركة الأموال التوظيفية والمضاربة، وإلى سياسات التخصيص الشاملة، وإلى إضعاف مؤسسات الحماية الاجتماعية، وإضعاف أو شل الاتحادات النقابية، وإلى تقليص حجم دور الحكومة، وإلى خفض معدلات الفوائد العليا، وإلى فتح أسواق السلع والخدمات والرساميل العالمية، وإلى إسقاط أهداف العمالة الكاملة، وفكرة الحد الأدنى للأجر وعقود العمل الجماعية، وذلك بحسب نظرية المعدلات الطبيعية للقرن الثامن عشر.

وعبر مركزية الولايات المتحدة في النظام الرأسمالي العالمي، فقد وضع إجماع واشنطن لمؤسساته الدولية برنامجاً يرتكز على أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، يبشر بها ويفرضها على بلدان العالم الثالث. ويمكن اختصار هذه الأيديولوجيا بـ: سياسات التخصيص، والتجارة الحرة، وإسقاط كل أنواع الموانع من وجهها، والنمو بقيادة التصدير، وتحرير أسواق المال وفتحها أمام كل أنواع تدفقات الأموال وحركاتها، وتحرير سوق العمل، واتباع سياسات نقدية وانكماشية أوقات الأزمات، ومراعاة احتياطات نقدية كبيرة بالدولار بوجه خاص.

لا يبدو هذا البرنامج جديداً على أسماع اللبنانيين، فقد اعتادوا سماعه منذ وصول الحريرية إلى السلطة في أوائل التسعينات. ولا يخرج برنامج التصحيح الهيكلي الجديد الذي وضعته الحكومة اللبنانية الحالية، والذي ستقدمه إلى مؤتمر بيروت ١ عن هذا البرنامج أيضاً، الذي يركز على البنود التالية:

- خفض فاتورة الرواتب والأجور وملحقاتها، وذلك عبر العديد من الإجراءات، أهمها:
- تجميد الأجور بالسعر الجاري لليرة اللبنانية لموظفي القطاع العام، وجعل الرواتب والأجور الحقيقية تتناقص بمعدلات التضخم وبمستويات سعر الصرف الحقيقي والفعلي لليرة اللبنانية.

- خفض الرواتب والأجور الحقيقية بمعدلات زيادة الضرائب غير المباشرة وبعض الضرائب المباشرة وبعض الضرائب المباشرة على السلع والخدمات ذات الإستهلاك الشعبي ورفع نسبة اقتطاعات نهاية الخدمة في الأجور والرواتب.

- خفض حجم القطاع العام، أو بالأحرى عدد موظفي القطاع العام، وذلك عبر الامتناع عن التوظيف لمدة عشر سنوات بحيث ينخفض عدد الموظفين بنسبة ٢٠ في المئة خلال السنوات الخمس الأولى عبر بلوغ البعض سن التقاعد (مع خفض سن القاعد إلى ٦٠ سنة)، ثم ينخفض هذا العدد خلال عشر سنوات بنسبة ٤٥ في المئة.

- إلغاء معاشات التقاعد، وإبدالها بتعويضات نهاية الخدمة للموظفين الجدد مع تقليص نسبة التعويضات من الراتب.

- إلغاء الدعم عن جميع السلع والخدمات، مثل دعم الرغيف، ودعم المواصلات العامة، ودعم بعض الإنتاج الزراعي.

- خفض معدلات الفوائد، وذلك بغية خفض تكلفة الدين وعجز الخزينة. لكن خفض معدلات الفوائد ليس قضية إرادية. فإلى جانب معارضة جمعية المصارف أي مزيد من الخفض في معدلات الفوائد المدينة - وهي التي تقرر فعلاً معدلات الفوائد - تضغط آليات السوق المالية لرفع معدلات الفوائد في السوق اللبنانية، وذلك لسببين إثنين: أولاً، ارتفاع معدلات المخاطر والتصنيف الائتماني الجديد للبنان-B، الذي يفرض توسيع الهوامش في الفائدة على الدولار وبقية العملات الأجنبية بين الخارج والداخل؛ وثانياً، ارتفاع معدلات الفائدة على العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار واليورو.

- رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠ في المئة إلى ١٢ في المئة في منتصف عام ٢٠٠٦، ثم إلى ١٥ في المئة عام ٢٠٠٨. وكذلك توسيع إطار السلع الخاضعة لهذه الضريبة، أي تقليص نطاق الإعفاءات في هذه الضريبة، المطبقة على الأدوية وبعض السلع الغذائية. إن وقع هذه الضريبة، وعموماً الأساسي يقعان على الطبقات الشعبية والمحدودة الدخل، وبالتالي فهي توسع نطاق الفقر وتقلص القدرات التنافسية لقطاعات الإنتاج اللبناني وتوسع الفجوات الاجتماعية.

- تحرير أسعار مشتقات النفط وزيادة الضرائب عليها. فمشتقات النفط غير مدعومة، ولكن نسبة الضريبة عليها تزدت مع ارتفاع أسعار النفط، وبقاء تكلفة الاحتكار ثابتة. وإطلاق أسعار المشتقات مع زيادة ضريبة القيمة المضافة، التي تحسب على سعر الصفيحة والضرائب السابقة

عليها، يمكن أن يرتفع ثمن صفيحة البنزين أو المازوت إلى أكثر من ٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية - أي أن يصبح الحد الأدنى للراتب لا يزيد على ٦ صفائح بنزين أو مازوت.

- تقليص حقوق الطبقات العاملة عبر تحرير سوق العمل، أي تسهيل التوظيف والظرد من الوظيفة، وإلغاء الوظيفة الدائمة، والاستعاضة منها بالوظيفة التعاقدية والعمل اليومي. وذلك يعني القضاء على العمل النقابي والمنظمات الحامية للعمال والموظفين ووضع هؤلاء العمال والموظفين في حال قلق دائم والخوف من البطالة، وبالتالي التمكن من خفض الأجور والرواتب الحقيقية، وزيادة نصيب رأس المال من القيمة المضافة وزيادة ساعات العمل دون زيادات في الأجور والرواتب - كما حصل في قطاع المصارف مثلاً.

- إلغاء دعم الإنتاج الزراعي، مع إسقاط الحمائيات الجمركية لهذا الإنتاج المعان بنسب مرتفعة كثيراً في الخارج. فمعدل دعم السلع الزراعية في أوروبا وأميركا مثلاً يصل إلى أكثر من خمسين في المئة من ثمنها في بعض القطاعات (الحليب ومشتقاته والدواجن والسكر)، وهو يبلغ أكثر من ٢٥ في المئة كمعدل عام، الأمر الذي يعني زيادة كشف قطاع الزراعة للإعراق الخارجي، أي القضاء على ما تبقى من قطاع الزراعة.

- تحرير التجارة و تطوير الأسواق المالية. إن التجارة في لبنان حرة بمعنى ما؛ وقطاع التجارة هو القطاع المسيطر (إلى جانب القطاع المالي الذي وجد وبني في الأصل لخدمة هذا القطاع؛ وما زالت المصارف اللبنانية مصارف تجارية). وقطاع التجارة في لبنان يعني بوجه خاص كبار التجار، وكلاء الشركات الأجنبية، وأصحاب الوكالات الحصرية، أي الاحتكارات التي يحميها القانون. وتعد الورقة لا بإسقاط الاحتكارات ومنعها في لبنان، بل بإسقاط قانون حماية الوكالات الحصرية ليس أكثر. وإسقاط القانون لا يلغي الاحتكارات وسيطرتها، فهو مثلاً لا يحمي الوكالات الحصرية في سوق الأدوية، ولكن سوق الأدوية هي سوق احتكارية جداً في لبنان كما يعلم الجميع. فالملطوب فعلاً تفكيك البنية الاحتكارية في جميع قطاعات الاقتصاد، بما فيها الأسواق المالية، والإفراج عن قانون البورصة المدفون في وزارة المالية منذ عام ١٩٩٦ إكراماً لمصالح المصارف ولصيانة احتكارها وإبقاء تكلفة الوساطة المالية مرتفعة جداً.

- استكمال سياسات الخصخصة، بشروط تسمح باستمرار البنى الاحتكارية للقطاعات التي يتم تخصيصها. وفي بيئة سياسية واقتصادية ومالية غير ملائمة، يتم بيع المرافق العامة بأسعار غير عادلة للشركات الكونية المعولة ووكلائها المحليين، كما جرى في أوروبا الشرقية وروسيا.

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقيّة، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفض المداخيل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين، وأضعف قطاعي الزراعة والصناعة وقلصهما نتيجة زيادة الضرائب العشوائية على مدخلات الإنتاج، وفتح الأسواق على مصراعها أمام السلع المستوردة المعانة التي أغرقت السوق المحلية، وضاعف الفجوة التنموية بين بيروت مركز

إن تطبيق أيديولوجيا الليبرالية الجديدة أوقع لبنان في فخ المديونية، ووسع نطاق الفقر، ونمى الفوراق الطبقيّة، بل أسقط معظم أبناء الطبقة المتوسطة في لبنان، وخفض المداخيل الحقيقية للأكثرية الساحقة من اللبنانيين.

الخدمات وبين المناطق، ودمر النقابات وشرذمتها، وكشف الطبقات العاملة لاستبعاد أرباب العمل. أما الآن فتدفع هذه الأيديولوجيا باتجاه إسقاط مبدأ ديمومة العمل وإقرار الوظيفة التعاقدية والعمل المياوم، حيث لا حقوق ولا ضمانات للقوى العاملة، وحيث يبقى الموظف في دائرة الخوف الدائم على مصيره، خاضعاً ومستسلماً أمام رب العمل، دون أي ثقة في المستقبل، دع عنك رفع معدلات الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على كامل الفئات الشعبية ومحدودي الدخل، وتوسيع سيطرة الاحتكارات التي ترفع أسعار السلع والخدمات إلى مستويات غير عادلة، مثل مدخلات البذاء ومشقتات النفط والأدوية الطبية والزراعية والاتصالات والطاقة الكهربائية، فضلاً عن سياسات رفع الدعم عن جميع السلع، وتخصيص القطاعات الاستراتيجية، أي نقل ملكيتها عملياً إلى أيدي الشركات المتعددة الجنسية، تحت اسم الشركاء الاستراتيجيين .

إن الليبرالية الجديدة تقدر مبدأ الملكية الخاصة وتراكم الرساميل، وتضعها فوق الإنسان وحتى فوق العدالة، إنها تسقط الإنسان وحقي فوق الحياة والعدالة، إنها تسقط الإنسان كهدف لعمليات الإنتاج؛ إنها تسقط إنسانية الإنسان وتشيدوه، فتجعله مثل برميل من النفط أو مكر مكعب من الرمال

إن الليبرالية الجديدة تقدر مبدأ الملكية الخاصة وتراكم الرساميل، وتضعها فوق الإنسان وحتى فوق الحياة والعدالة، إنها تسقط الإنسان كهدف لعمليات الإنتاج؛ إنها تسقط إنسانية الإنسان وتشيدوه، فتجعله مثل برميل من النفط أو مكر مكعب من الرمال، وأحد مدخلات

الإنتاج الذي يحدد سعره في السوق عاملاً للعرض والطلب. وإذا كان عاطلاً من العمل فيجب خفض سعره أو رميه خارج المجتمع، خارج سوق العمل، لأن سوق العمل لا يحتاج إليه. هذه هي حال المشردين (Homeless) في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال.

ليس للإنسان قيمة كإنسان، كمخلوق بشري، بالنسبة إلى الليبرالية الجديدة؛ قيمته فقط كمستهلك. وقد عممت الليبرالية الجديدة ثقافتها وقيمتها على المجتمعات، فجعلت من القدرات الاستهلاكية - القدرات الشرائية - مقياساً للاحترام. ومن لا يملك المال يفقد قيمته في مجتمع الاستهلاك الظهوري.

أسقطت الليبرالية الجديدة كل حقوق الإنسان المنصوص عليها في الجيل الثاني من هذه الحقوق. كما جرى إسقاط حقوق الجيل الثالث أيضاً بفعل توحيد الأسواق العالمية ومهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.

إن النظام العالمي الحديث يصعب فهمه من دون فهم الشركات المتعددة الجنسيات، وتركيبتها، ونطاق أعمالها وسيطرتها على مراكز النظام العالمي، وسياساتها. فمجالس إدارة هذه الشركات يأخذون القرارات التي تحدد حياة العديد من سكان الكرة الأرضية على غير صعيد، ويتحولون إلى حكام حقيقيين في هذا العالم وهم غير منتخبين ديمقراطياً. وهكذا المؤسسات الدولية، وما نسيمه تجاوزاً الشرعية الدولية فإن قراراتها هي انعكاس لإرادة المراكز الرأسمالية الكبرى التي تهيمن عليها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات. فقد تخضت هذه المؤسسات الدولية حدود استقلالية الدول التي حدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها أسقطت حق الدول في السلام والحياة، وهو ما يحدث اليوم في العراق وفلسطين وأفغانستان. وتتجاوز هذه الشرعية الدولية حقوق لبنان واستقلاله عبر القرارات المتتالية وعبر تصرفات مندوبيها من أمثال تيري رود لارسن.

أخيراً، إن التقويم الموضوعي لأيدولوجيا الليبرالية الجديدة ودعاتها لا يتضح إلا في رؤية نتائج سياساتها المفروضة على العالم الثالث في أميركا اللاتينية وأفريقيا وبعض بلدان آسيا. فعلى الرغم من الشعار المرفوع على مدخل بناء البنك الدولي في واشنطن الذي يقول: حلماً هو عالم خال من الفقر فإن نطاق الفقر في ظل هيمنة الليبرالية الجديدة قد اتسع كثيراً. ففي حين كان نصيب الفرد الواحد من أغنى خمس سكان العالم لا يزيد على ٢٠ ضعف نصيب الفرد الواحد لدى خمس سكان العالم الأكثر فقراً في الستينيات من القرن الماضي وقبل عهد الليبرالية الجديدة، ارتفع هذا المعدل إلى ٧٨ ضعفاً عند نهاية القرن العشرين وهو الآن أكثر ارتفاعاً.

إن نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية. كما الفوارق الطبقيّة، كل هذه المؤشرات قد ازدادت سوءاً في المكسيك وبلدان أميركا الوسطى، كما في لبنان مصر واندونيسيا، وفي السنغال وبوركينا فاسو وبدين وسواها من بلدان العالم الثالث التي وقعت في فخ الليبرالية الجديدة والعمولة التي تفرضها مؤسسات إجماع واشنطن. إن التخلف لا يعني بالضرورة انعدام النمو، بل قد يكون التخلف نمواً مشوهاً في معظم الأحيان؛ فتخلف هذه البلدان وانكشافها وتبعيتها للمراكز الرأسمالية العالمية قد ازداد كثيراً. وكذلك نطاق الفقر والبطالة وسوء التغذية، كما الفوارق الطبقيّة، كلها مؤشرات اقتصادية واجتماعية ازدادت سوءاً، على الرغم من نمو الناتج المحلي القائم في بعض هذه البلدان مثل المكسيك ودول أميركا الوسطى، كما لبنان ومصر والأردن، واندونيسيا.

ففي المكسيك، الدولة العضو في اتفاقية التجارة الحرة في شمال أميركا (NAFTA) منذ سنة ١٩٩٢، تم اتباع توجيهات إجماع واشنطن بحذفها لمدة عشر سنوات، وخلال ولاية ثلاثة من رؤساء جمهورية، جرى تخصيص الجزء الأكبر من المؤسسات الصناعية، وأسقطت جميع العوائق في وجه المستثمرين الأجانب، وتم إسقاط الموانع الجمركية على الواردات، وفتحت الأسواق المالية أمام النظام المالي العالمي الجديد. فما الذي جنته المكسيك بعد نحو عشر سنوات من هذه السياسات؟ يشير كتاب **فخ العمولة في أواخر التسعينيات**: أصبح نصف السكان الذين هم في سن العمل، إما عاطلين عن العمل أو يعملون كحياومين من حين لآخر. وانخفض نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي. وتسود البلد الاضطرابات السياسية والاضرابات العمالية والتمردات الفلاحية... إن المعجزة اقتصرت... على جزء ضئيل من الاقتصاد ومن السكان. فالمصانع الجديدة التي نشرت الازدهار في إنتاج الكيماويات والكهربائيات والسيارات كان مصيرها شديد التعلق بالاستيراد، وبالتالي، فإن ما خلقته من فرص عمل كان ضئيلاً نسبياً... من ناحية أخرى، تركزت ملكية المشاريع الحكومية السابقة في أيدي أقلية من المساهمين الكبار. فخمسة وعشرون من الشركات الصناعية فقط كانت تسيطر على شركات تنتج نصف الناتج القومي.

في الوقت ذاته، عصف الانفتاح السريع على المكسيك بقطاعات اقتصادية مهمة، إذ إنها لم تستطع الوقوف في وجه المنافسة الأميركية... وفي صناعة المكائن وحدها، وثوقف الإنتاج في نصف المصانع، كما في صناعة النسيج... وانخفض النمو الحقيقي إلى ما دون معدل نمو السكان. وابتداء من عام ١٩٨٨، تزايد الاستيراد بمعدلات نمو بلغت أربعة أضعاف نمو الصادرات. فارتفع العجز في الميزان التجاري بنسب عالية جداً^(١).

(١) مانس بيترسان وهارالد شومان، **فخ العمولة**، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، ٢٢٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٢٢-٢٢٣.

أما على صعيد الأمن الغذائي، فقد تم فرض سياسات زراعية باسم العولمة وتحت بنود اتفاقية دافتا، قوضت الأمن الغذائي للمكسيك، وحرمت العديد من المكسيكيين غذائهم الأساسي. فمنذ بداية الثمانينات، انخفضت توظيفات الحكومة لدعم الزراعة المحلية بنسبة ٧٠ في المئة. وفي سنة ١٩٩٠ أصبح ٤٠ في المئة من الفاصوليا التي يستهلكها المكسيكيون مستورداً، كما ٢٥ في المئة من الذرة و ٢٠ في المئة من السكر. وانخفض معدل استهلاك الفرد للفاصوليا بنسبة ٢٨ في المئة، ومن الحليب الطازج ٢١ في المئة، ومن اللحوم ٢٠ في المئة. وهناك أعداد كبيرة من المكسيكيين، الذين انخفضت قدرتهم الشرائية في الثمانينات بنسبة ستين بالمئة تقريباً لم يعد باستطاعتهم الحصول على ما كان يعد الخبز اليومي لحياتهم. وبحسب تقرير المجلس الوطني للمستشفيات، إن نصف الأطفال المكسيكيين في الريف تقريباً يعانون من سوء التغذية^(١٠).

ويقول عالم غذاء في جامعة المكسيك (الجامعة الوطنية المستقلة) إن المكسيكي العادي يحصل على ٤٠ في المئة من البروتين من الذرة التي يأكل منها بين ٢٥٠ و ٤٥٠ غراماً يومياً. وفي سنة ١٩٩٨، أعلنت الدولة حظراً على زراعة الذرة المعدلة جينياً، ولكن هذا الحظر لا ينطبق على الواردات من الذرة الأميركية... فالزراعة غير الكفوءة (من حيث القدرة التنافسية) والنمو في عدد السكان يعني أن المكسيك الآن (في سنة ٢٠٠٤) تستورد نحو ٦ ملايين طن سنوياً (نحو ربع حاجاتها الإستهلاكية) من الولايات المتحدة الأميركية تحت اتفاقية دافتا. وتقول مجلة *The Economist*: في سنة ٢٠٠٨، سيتم رفع ما تبقى من نظام الكوتا على واردات الذرة من الولايات المتحدة بحسب اتفاقية دافتا، وذلك سيطلق طوفاناً من صادرات الذرة المعدلة جينياً من الولايات المتحدة^(١١).

ونتيجة تحرير سوق العمل، تم خفض أجور العمال المكسيكيين، حتى من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، مثل شركة فورد الأميركية. ففي سنة ١٩٨٧ كان رد فعل شركة فورد على إضراب قام به عمال الشركة في مدينة المكسيك - القائمة في المكسيك منذ ٢٢ سنة بإغلاق المصنع لبضعة أسابيع، وإعادة فتحه بعد ذلك بأجور عمالية جديدة تبلغ نحو نصف الأجور السابقة^(١٢).

كذلك ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض مستوى معيشة الأكثرية الساحقة من الجماهير في مراكز النظام الرأسمالي الحديث. ففي الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٩٥ حصل أربعة أخماس مجمل المستخدمين والعمال الذكور عن كل ساعة عمل أجراً تقل قيمته الحقيقية عما كانوا يحصلون عليه عام ١٩٧٢ بمقدار ١١ في المئة، على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي القائم والحقيقي بنسب تزيد على معدل ارتفاع عدد السكان. هل تستطيع المجتمعات البشرية في مراكز النظام الرأسمالي وأطرافه تحمل نتائج أفكار ونهج الليبرالية الجديدة، فكر الرأسمالية المعولمة الأكثر احتكارية؟ أم أن هذه الأفكار والسياسات ستعيد للطبقات العاملة ثورتها وتفتح باب التاريخ مجدداً لتجاوز النظام الرأسمالي؟

Richard Barnett, Ibid., p. 253.

The Economist (25 Sep 2004).

Richard Barnett, Ibid., p. 320.

(١٠)

(١١)

(١٢)